منظمة
العمـل
الدولية

برنامج "عمل أفضل - الأردن"
استراتيجية المرحلة الرابعة
(2027-2022)

BetterWork

بيان لجنة المشروع الاستشارية لبرنامج "عمل أفضل - الأردن"

خلال العقد الأخير، تزايد بثبات إسهام قطاع صناعة الألبسة في الأردن في دفع عجلة التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية. وبفضل جهودنا المشتركة، وبالشراكة مع برنامج «عمل أفضل - الأردن»، ارتفعت صادرات القطاع إلى أكثر من الضعف، وزادت فيه فرص العمل بصورة كبيرة. شهد القطاع تحسينات واضحة في أوضاع العمل، إذ تقلص العمل القسري ليقتصر على بضع حالات معزولة لا تمثل الظروف العامة في القطاع.

تسعى استراتيجية المرحلة الرابعة لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» إلى البناء على هذه الإنجازات، بغية تحقيق رؤيتنا المشتركة في تعزيز تنافسية صناعة ألبسة أردنية، تدعم جهود التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية، تحد من الفقر، وتضمن الحقوق الأساسية للعمالة.

من أجل تحقيق ذلك، نلتزم بالعمل مع «برنامج عمل أفضل - الأردن» لتقوية ضوابط حوكمة سوق العمل في قطاع صناعة الألبسة الأردني، بما يضمن توفير وحماية حقوق العمالة، وفقًا لتشريعات العمل الوطنية، ومعايير العمل الدولية الأساسية، إلى جانب تحسين تنافسية القطاع وزيادة إسهامه في الاقتصاد الأردني. نسعى إلى جعل قطاع صناعة الألبسة الأردني مثالًا للممارسات الفضلى تحتذي به القطاعات الاقتصادية الأخرى.

نتطلع إلى التعاون مع برنامج «عمل أفضل - الأردن» لتنفيذ المبادرات المحددة في هذه الاستراتيجية، مع ثقتنا في قدرتنا على إحراز تقدم كبير يسهم في بناء قطاعات صناعية أكثر استدامة، وتكيفا وصمودا أمام التحديات، وشمولية للعمالتين الأردنية والمهاجرة من النساء والرجال.

المحتويات

بيان لجنة المشروع الاستشارية لبرنامج «عمل أفضل - الأردن»	2
مقدمة	3
تقدم وأثر البرنامج: 2008-2021	5
الرؤية	8
محاور متقاطعة	8
الأثر التنموي	10
أهداف استراتيجية	10
نظرية التغيير المستدام	16
قياس النجاح	19
التوافق الاستراتيجي	20

قائمة اختصارات

ACTEMP	ILO Bureau for Employers' Activities
ACTRAV	ILO Bureau for Workers' Activities
CBA	Collective bargaining agreement
DoL	United States Department of Labor
DWCP	Decent Work Country Programme
EPP	Economic Priorities Programme
EU	European Union
FoA	Freedom of association
GoJ	Government of Jordan
IFC	International Finance Corporation
ILO	International Labour Organisation
JCI	Jordan Chamber of Industry
J-GATE	Jordanian Garment, Accessories & Textiles Exporters' Association
GTUWTGCI	General Trade Union of Workers in Textile, Garment and Clothing Industries
LABADMIN/OSH	ILO Labour Administration, Labour Inspection and Occupational Safety and Health Branch
M&E	Monitoring and evaluation
MoIT	Ministry of Industry, Trade & Supply
MoL	Ministry of Labour
NCHR	National Centre for Human Rights
NLC	National Labor Committee
NSSCG	National Sector Skills Council in the Garment & Leather Industry
RoO	Rules of origin
SDG	Sustainable Development Goal
UN	United Nations
USJFTA	United States Jordan Free Trade Agreement

International Labour Organization

IFC International Finance Corporation WORLD BANK GROUP

«عمل أفضل - الأردن» برنامج مشترك بين منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية، من مجموعة البنك الدولي. يركز البرنامج جهوده على الانخراط مع العمالة، جهات العمل، والحكومات، لتحسين ظروف العمل وتعزيز التنافسية في القطاع الصناعي الأردني، خاصة قطاع صناعة الألبسة

مقدمة

يهدف برنامج «عمل أفضل - الأردن» إلى إيجاد قطاع صناعة ألبسة في الأردن[1] موجه نحو التصدير، يسهم في الحد من الفقر من خلال توفير عمل لائق، تمكين المرأة، تعزيز تنافسية للأعمال، وتحقيق تنمية اقتصادية شمولية. قطع البرنامج منذ إطلاقه قبل 14 عامًا شوطًا كبيرًا في تحسين ظروف العمل والامتثال لمعايير العمل في القطاع الصناعي الأردني مع التركيز على صناعة الألبسة[2]. خلال تلك الفترة، تضاعف إجمالي قيمة صادرات الألبسة الأردنية، وزادت فرص العمل في القطاع بصورة كبيرة[3]، بالرغم من تحديات البيئة التشغيلية في المنطقة.

مع دخول «عمل أفضل - الأردن» مرحلته الرابعة، يهدف البرنامج إلى تعزيز وتوسعة نطاق إنجازاته، مع العمل في نفس الوقت على تدعيم قدرات المكونات الثلاثية في الأردن وإعدادها لتولي دور قيادي في الحفاظ على هذه الإنجازات وتطويرها. باستخدام هذا النهج، يطمح برنامج «عمل أفضل - الأردن» إلى ضمان استدامة أثره على ظروف العمل في قطاع صناعة الألبسة.

صندوق المعلومات 1: مخرجات استراتيجية المرحلة الرابعة لبرنامج «عمل أفضل - الأردن»

- **المُخرج 1:** بحلول 2027، سيكون لدى قطاع صناعة الألبسة في الأردن نظام فعال لحوكمة سوق العمل يشمل المكونات الثلاثية وغيرها من أطراف المصلحة، ويضمن توفير وحماية حقوق العمالة وفقًا لتشريعات العمل الوطنية، ومعايير العمل الدولية الأساسية.
- **المُخرج 2:** بحلول 2027، سيعزز نمو الصادرات، مصحوبًا بسياسات نشطة في سوق العمل، إسهام قطاع صناعة الألبسة في توفير فرص عمل للأردنيين وللأردنيات.
- **المُخرج 3:** بحلول 2027، سيكون لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» أثر إيجابي على ظروف العمل وضوابط حوكمة سوق العمل يتخطى قطاع صناعة الألبسة الأردني الموجهة للتصدير.

1 يركز تفويض برنامج «عمل أفضل - الأردن» على قطاع صناعة الألبسة في الأردن الموجه للتصدير. يشمل ذلك الجهات المصدرة مباشرة، الوحدات الصناعية، والجهات المتعاقدة معها ثانويا. ولا يتضمن ذلك شركات صناعة الألبسة الموجهة للسوق المحلي. كل ما تذكره هذه الوثيقة عن قطاع صناعة الألبسة في الأردن يقصد به الصناعة الموجهة نحو التصدير، ما لم يحدد النص غير ذلك.

2 براون، د. وآخرون (2016) أثر برنامج «عمل أفضل»، مختبر أبحاث العمل في جامعة «تافتس». أيضا، منظمة العمل الدولية (2020) التقييم المرحلي المستقل: المرحلة الثالثة من برنامج «عمل أفضل» في الأردن.

3 برنامج «عمل أفضل - الأردن (2011) التقرير التجميعي الثاني لامتثال قطاع صناعة الألبسة؛ والتقرير السنوي لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» 2021.

خلال المرحلة الرابعة، سيعمل برنامج «عمل أفضل - الأردن» بشراكة وثيقة مع المكونات الثلاثية على بناء قدرات مؤسسية تمكنها من تأدية تفويضاتها في مراقبة، معالجة، وإصلاح عدم الامتثال على نحو أكثر فاعلية. سيدعم البرنامج كذلك جهود المكونات الثلاثية في التعاون بغية تعزيز تنافسية قطاع صناعة الألبسة الأردني واسهامه في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية، وحماية حقوق العمالة.

باستخدام قطاع صناعة الألبسة كمدخل، يسعى برنامج «عمل أفضل - الأردن» إلى إحداث أثر إيجابي على ظروف العمل وضوابط حوكمة سوق العمل على نحو يتخطى نطاق هذا القطاع. لتحقيق ذلك، صممت تدخلات بناء القدرات في المرحلة الرابعة من البرنامج لتحقيق تأثيرات إيجابية تمتد إلى مجالات مثل تفتيش العمل، ومحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل.

طُورت هذه الاستراتيجية من خلال عملية تشاركية جرت بشراكة مع المكونات الثلاثية الوطنية، وبتشاور مع أطراف مصلحة أخرى، شملت شركات ألبسة عالمية، جهات مانحة، منظمات المجتمع المدني، ومنظمات التنمية الدولية.

استنادًا إلى سجل البرنامج الطويل الحافل بشراكات ناجحة مع المكونات الثلاثية، تحدد الاستراتيجية خارطة طريق مشتركة للتحول وللانتقال إلى مرحلة تقود فيها أطراف المصلحة الوطنية مهام مراقبة ظروف العمل في قطاع الألبسة الأردني، وتعزيز تحسينات مستدامة في حياة العمالة، وفي تنافسية الأعمال في الأردن.

تقدم وأثر البرنامج: 2008-2021

تأسس برنامج «عمل أفضل - الأردن» عام 2008 بطلب من الحكومة الأردنية وبدعم من الحكومة الأميركية، بعد الكشف عن انتهاكات جسيمة لحقوق العمل والإنسان في قطاع صناعة الألبسة الأردني عام 2006.

في مطلع الألفية الثانية، أدت الشروط التفضيلية في اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن إلى نمو متسارع في صناعة الألبسة في الأردن[4]، فحدثت زيادة كبيرة ومفاجئة في القوى العاملة المهاجرة في مصانع الألبسة الأردنية، مصحوبة بتحديات كثيرة في الإشراف الفعال على ظروف العمل في القطاع. في مايو/أيار 2006، نشرت لجنة العمل الوطنية[5] - وهي جمعية أميركية للدفاع عن حقوق العمالة - تقريرًا مطولًا يوثق انتهاكات مزعومة في حقوق العمل ولإنسان ضد العمالة المهاجرة في أكثر من 25 مصنع ألبسة في الأردن. نُشرت نتائج هذا التقرير على نطاق واسع وتضمنت مزاعم عن انتهاكات متعلقة بالعمل القسري نتجت عن مصادرة جهات العمل جوازات سفر العمالة، ممارسات مضللة في الاستقدام/التوظيف، دفع أجور ناقصة، وظروف سكن متدهورة وغير صحية، إلى جانب مزاعم بشأن إيذاء جسدي مورس ضد العمالة من قبل مديري/مديرات مصانع[6]. ردًا على هذه المزاعم، صرح سفير وزارة الخارجية الأمريكية المكلف برصد ومكافحة الاتجار بالبشر للصحافة بأن «هذه الممارسات المزعومة، في حال ثبوت صحتها، ولم ينكرها أحد، فإنها تشكل عبودية»[7]. أثار الكشف عن هذه القضايا العمالية مخاوف شديدة لدى عدة شركات أميركية بشأن التعاقد مع الأردن. وفي حين خفضت بعض الشركات كمية طلبات الإمداد من الأردن، أوقفت شركات أخرى الإمدادات من الأردن تماما[8].

في السنوات الأخيرة، وثقت تقييمات أجرتها الحكومة الأميركية تحسنا كبيرا بشأن العمل القسري في قطاع صناعة الألبسة في الأردن. في عام 2009، أدرجت وزارة العمل الأميركية الألبسة المنتجة في الأردن في «قائمة السلع المنتجة من قبل عمالة الأطفال أو عبر العمل القسري»، بناءً على بيانات مستمدة من عدة مصادر في الفترة من 2005 إلى 2008. في عام 2016، حذف قطاع صناعة الألبسة الأردني من هذه القائمة. عزت وزارة العمل الأميركية هذا التقدم بقدر كبير إلى جهود برنامج «عمل أفضل - الأردن»، وخلصت إلى أن العمل القسري في القطاع شهد خفضا كبيرا، واقتصر العمل القسري على حالات معزولة لا تمثل ظروف العمل العامة في القطاع[9]. كشف التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية عن الاتجار بالبشر عن صورة مماثلة لملف الاتجار بالبشر في صناعة الألبسة الأردنية، كما هو موضح في الجدول 1 (صفحة 9). أجرى فريق بحث من جامعة «تافتس» تقييم أثر مستقل لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» نتج عنه أدلة كمية قوية على أن الانخفاض في حالات العمل القسري مرتبط بمشاركة برنامج «عمل أفضل - الأردن»[10].

4 كولبن، ك. (2019) صناعة الألبسة الأردنية وبرنامج عمل - أفضل، الورقة النقاشية رقم 34 لبرنامج «عمل أفضل».
5 تغير اسم لجنة العمل الوطنية إلى معهد العمل العالمي وحقوق الإنسان.
6 لجنة العمل الوطنية (2006)، اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن تنحدر إلى الاتجار بالبشر والاستعباد.
7 جيليسبي، ك. (2006)، الأردن متهم بالتستر على مصانع تستغل العمالة، 26 يونيو/حزيران، الإذاعة الوطنية العامة.
8 كولبن، ك. (2019) صناعة الألبسة الأردنية وبرنامج عمل - أفضل، الورقة النقاشية رقم 34 لبرنامج «عمل أفضل».
9 وزارة العمل الأمريكية (2016)، قائمة السلع المنتجة من قبل عمالة الأطفال أو عبر العمل القسري.
10 براون، د. وآخرون (2016) أثر برنامج عمل أفضل، مختبر أبحاث العمل في جامعة «تافتس». أيضا، منظمة العمل الدولية (2020) التقييم المرحلي المستقل: المرحلة الثالثة من برنامج «عمل أفضل» في الأردن.

◄ **الجدول 1 – ملف الاتجار بالبشر في قطاع صناعة الألبسة الأردني في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية عن الاتجار بالبشر** [11]

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2020
أدلة موثقة على حالات خطيرة من العمل القسري/ الاستعباد		✓															
وجود ظروف عمل تشير إلى العمل القسري	✓		✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓							
وجود ممارسات عمل تزيد من التعرض إلى الاتجار بالبشر والاستعباد باستخدام الديون											✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

بمرور الوقت، توسع نطاق عمل البرنامج ليضم أكثر من 90 مصنعًا، وغطى قطاعات إضافية إلى جانب قطاع الألبسة تضمنت تلك المستفيدة من تبسيط متطلبات قواعد المنشأ الواردة في اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي [12]، خاصة الصناعات الكيميائية، الإلكترونية، والبلاستيكية. على مستوى المصانع المشاركة، حسن برنامج «عمل أفضل - الأردن» ظروف العمل من خلال إجراء تحسينات في إدارة الموارد البشرية وممارسات الصحة والسلامة المهنيتين، إلى جانب تعزيز الحوار الاجتماعي بين العمالة والإدارة. نتج عن تقييم الأثر المستقل أدلة قوية تشير إلى أن فائدة المشاركة في البرنامج لا تقتصر على خفض حالات العمل القسري في قطاع صناعة الألبسة، بل تمتد أيضًا إلى زيادة الأجر الصافي والحد من دواعي قلق العمالة بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل[13].

11 يوجز هذا الجدول ملف الاتجار بالبشر في قطاع صناعة الألبسة الأردنية كما ورد في التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية عن الاتجار بالبشر 2006-2021. لكل عام، يصف التقرير حالة الاتجار بالبشر في القطاع بإنها تتسم عمومًا بما يلي: (1) وجود أدلة موثقة عن «حالات خطيرة» من العمل القسري أو الاستعباد؛ (2) وجود ظروف تشير إلى العمل القسري أو ما يشبهه، خاصة مصادرة/حجز جوازات السفر، التأخير في دفع الأجور، الإساءة إلى العمالة لفظيا أو جسديا، ظروف معيشية غير صحية، والمديونية لوكالات الاستقدام/التوظيف في بلدان العمالة الأصلية؛ (3) ممارسات العمل التي تعرض العمالة للاتجار و/أو الاستعباد باستخدام الديون، خاصة مصادرة/حجز جوازات السفر، تقييد الحركة، ودفع رسوم غير مصرح بها لوكالات الاستقدام/التوظيف في بلدان العمالة الأصلية.

12 قرار لجنة الشراكة الأردنية - الأوروبية رقم 2016/1 تاريخ 2016/7/19 بشأن تعديل بروتوكول قواعد المنشأ لاتفاقية الشراكة قرار لجنة الشراكة الأردنية - الأوروبية رقم 2018/01 تاريخ 2018/12/4 بشأن تعديل بروتوكول قواعد المنشأ لاتفاقية الشراكة.

13 براون، د. وآخرون (2016) أثر برنامج عمل أفضل، مختبر أبحاث العمل في جامعة «تافتس».

لا يمكن معالجة عديد من أوجه القصور في توفير عمل لائق على مستوى مكان العمل حصرًا، إذ تتطلب غالبا الحلول المستدامة إصلاحات في السياسات وإصلاحات مؤسسية سياسية ومؤسسية من قبل أطراف وطنية بغية إنفاذ التدخلات. على مستوى السياسات، قدم برنامج «عمل أفضل - الأردن» دعما لتمكين القطاع الصناعي من تحقيق عدة إنجازات مهمة خلال السنوات الأخيرة. منذ عام 2013، ساعد البرنامج في تنسيق وتسهيل مفاوضات ناجحة لسلسلة من اتفاقيات المفاوضة الجماعية، التي أسهمت في تعزيز التعاون في مكان العمل ورفع مستوى معايير العمل في القطاع. لدعم تنفيذ أحكام تلك الاتفاقيات، نسق وسهل البرنامج تطوير وتبني عقد عمل موحد للعمالتين المهاجرة واللاجئة في قطاع الألبسة. يهدف ذلك العقد إلى توضيح شروط العمل في القطاع والتخلص من إجراءات توقيع عقود مختلفة في البلد الأم وعند الوصول إلى الأردن. خلال العامين السابقين، دعم البرنامج أيضا المكونات الثلاثية في إعداد استراتيجية قطاعية لصناعة الألبسة تهدف إلى تعزيز التنافسية والإسهام في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في الأردن.

على المستوى المؤسسي، عمل برنامج «عمل أفضل - الأردن» على تعزيز قدرات المكونات الثلاثية لتمكينها من تأدية تفويضاتها في تعزيز مخرجات العمل اللائق. في السنوات الأخيرة، عمل البرنامج مع فرع إدارة العمل، تفتيش العمل، والسلامة والصحة المهنيتين في منظمة العمل الدولية لتزويد مفتشي/مفتشات وزارة العمل بالأدوات، المهارات، والمعرفة اللازمة لإجراء تقييمات في المصانع باستخدام منهجية «عمل أفضل». نتج عن هذه المبادرة تأسيس وحدة «عمل أفضل» في وزارة العمل لتنفيذ عمليات التفتيش في قطاع صناعة الألبسة بالشراكة مع فريق برنامج «عمل أفضل - الأردن».

أسس برنامج «عمل الأفضل الأردن» علاقات قوية مع المنظمات الممثلة للعمالة وجهات العمل بهدف تعزيز قدراتها المؤسسية. خلال المرحلة الثالثة، دعم البرنامج النقابة العامة للعاملين/للعاملات في صناعة الغزل، النسيج، والألبسة لتقوية قدراتها للتواصل والتفاعل مع العمالة المهاجرة من خلال تشكيل فريق لتنظيم العمالة المهاجرة. في عام 2021، أعدت النقابة أول خطة استراتيجية شاملة لها بدعم من برنامج «عمل أفضل - الأردن» ومكتب الأنشطة العمالية في منظمة العمل الدولية. وتعاون البرنامج كذلك مع مكتب أنشطة جهات العمل في المنظمة لبناء شراكات مع المنظمات الممثلة لجهات العمل من أجل تحسين تنافسية القطاع والعلاقات الصناعية، وتعزيز فرص العمل اللائق. تضمن ذلك العمل مع غرفة صناعة الأردن، وهي الشريك الوطني لمنظمة العمل الدولية بين المنظمات الممثلة لجهات العمل، إضافة إلى شراكة مع الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة، الإكسسوارات، والمنسوجات.

الرؤية

صناعة ألبسة أردنية مُنافسة، مبنية على التعاون بين أطراف المصلحة، تدعم التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الوطنية والحد من الفقر، مع ضمان الحقوق الأساسية لجميع العمالة.

محاور متقاطعة

ستُدخل استراتيجية المرحلة الرابعة لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» خمسة محاور متقاطعة عبر مخرجاتها الاستراتيجية الثلاثة: المساواة بين الجنسين، الهجرة، الحوار الاجتماعي، البيانات والأدلة، والرقمنة. يسهم كل من هذه المحاور في دعم المحاور ذات الأولوية المحددة في استراتيجية برنامج «عمل أفضل» العالمي للفترة 2022 - 2027. تسترشد هذه المحاور كذلك بأولويات السياسات الوطنية للحكومة الأردنية وحاجات العمالة وأصحاب العمل في قطاع صناعة الألبسة الأردني.

- **المساواة بين الجنسين:** أظهرت أدلة من عدة برامج «عمل أفضل» قطرية، بما في ذلك في الأردن، أن التغييرات الإيجابية في ظروف العمل على المستويين المؤسسي والقطاعي كانت نتيجة للتدخلات التي تمكن المرأة من المشاركة بصورة أوسع في عملية التغيير وتعزز المساواة بين الجنسين. وبناءً على هذه الدروس المستفادة، سيتعاون برنامج «عمل أفضل - الأردن» مع أطراف المصلحة من أجل:

1. تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال إيجاد بيئة تدعم العمالة ذات المسؤوليات الأسرية وتوفر فرص تطور مهني للعاملات.
2. خفض مستويات التمييز بين الجنسين، بما في ذلك العنف والتحرش في عالم العمل.
3. تعزيز صوت المرأة في المصانع، لجان الإدارة والعمالة، والنقابة العمالية في قطاع صناعة الألبسة.

سيضمن البرنامج أن البيانات والمعرفة الناتجة عن هذا العمل ستوجه مناقشات السياسات الوطنية الحالية نحو تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، معالجة التمييز بين الجنسين في مكان العمل، وتحسين توفير خدمات رعاية الأطفال للأشخاص العاملين من الأمهات والآباء.

- **الهجرة:** تنطوي عملية هجرة العمالة على تحديات معقدة تتعلق بضوابط الحوكمة، حماية العمالة، والتعاون الدولي. ونظرًا لأن العمالة المهاجرة تشكل غالبية عظمى من العمالة في قطاع صناعة الألبسة الأردني، كانت دائما معالجة هذه التحديات على رأس أولويات برنامج «عمل أفضل - الأردن». خلال المرحلة الرابعة، سيواصل البرنامج العمل مع أطراف المصلحة لحماية حقوق العمالة المهاجرة من خلال معالجة قضايا التمييز في دفع الأجور، والقصور في الاستقدام والتوظيف، إضافة إلى تحسين ظروف العمل. ستُدخل تدخلات المرحلة الرابعة الرامية إلى تحسين الاستقدام والتوظيف نماذج جديدة للتعاون مع أطراف المصلحة في الدول التي تستقدم منها العمالة، بما في ذلك الحكومات، المنظمات العمالية، ووكالات الأمم المتحدة.

- **الحوار الاجتماعي:** يسهم الحوار الاجتماعي الفعال والشامل والذي يمثل مختلف الجهات في تحسين ظروف العمل، دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز السلام والاستقرار في القطاع الصناعي. سيوظف برنامج «عمل أفضل - الأردن» هذه الإمكانات من خلال دعم جهود أطراف المصلحة الوطنية لإنشاء مؤسسات وعمليات فعالة لإقامة الحوار الاجتماعي في قطاع صناعة الألبسة الأردني. يتضمن ذلك تعزيز الحوار الاجتماعي على مستوى المصانع من خلال تشكيل لجان ثنائية للإدارة والعمالة، وعلى المستوى القطاعي من خلال عمل منتدى قطاعي يشمل المكونات الثلاثية وغيرها من أطراف المصلحة.

- **البيانات والأدلة:** يمكن ان تكون البيانات الموثوقة، والآنية التي يمكن الاستفادة منها ذات أثر تحولي بالنسبة لجهات صنع السياسات، المنظمات العمالية، منظمات جهات العمل، قطاع الأعمال، والمجتمع المدني، مع سعي هذه الأطراف إلى التكيف والإسهام في تحقيق مخرجات العمل اللائق في صناعة متغيرة. وفي إطار دوره كمزود أساسي للبيانات والأبحاث عن قطاع صناعة الألبسة في الأردن، سيستمر برنامج «عمل أفضل - الأردن» في تمكين صنع السياسات المستندة إلى أدلة على المستويين القطاعي والمؤسسي. وسيعمل البرنامج كذلك على بناء قدرات أطراف المصلحة لجمع، تحليل، ونشر البيانات الخاصة بها لإنشاء قاعدة معرفية مستدامة حول قطاع صناعة الألبسة الأردني، والقضايا العمالية في الأردن عمومًا.

- **الرقمنة:** سيسخر برنامج «عمل أفضل الأردن» إمكانات الرقمنة لتحقيق مكاسب إنتاجية تعزز العمل اللائق وترفع القدرة المؤسسية لأطراف المصلحة الرئيسية على نحو فعال من حيث التكلفة. في ضوء ذلك، سيستمر البرنامج في تقديم الدعم لتطوير نظام إلكتروني لإدارة الحالات في وزارة العمل، بما يسهم في تعزيز إنتاجية مفتشية العمل بصورة كبيرة. وسيدعم البرنامج أيضا النقابة العمالية في قطاع صناعة الألبسة لتحسين تواصلها وتعاونها من العمالة في مصانع الألبسة عبر عدة قنوات رقمية، تتضمن قنوات الإعلام الاجتماعي، تطبيق متنقل، وقاعدة بيانات إلكترونية عن عضوية النقابة.

الأثر التنموي

بحلول 2027، يسعى برنامج «عمل أفضل - الأردن» إلى:

- ضمان قدرة المكونات الثلاثية الوطنية على إدامة أثر البرنامج المتحقق في صناعة الألبسة الأردنية، من خلال تحقيق دور كل منها وإقامة علاقات واضحة بينها وبين المجتمعين الدولي والمدني.
- تحسين ظروف العمل في مصانع الألبسة الأردنية، وقدرة العمالة على الدفاع عن مصالحها.
- تعزيز تنافسية قطاع صناعة الألبسة الأردني وإسهامه في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في الأردن.
- تحسين ظروف العمل وحوكمة سوق العمل بصورة تتخطى نطاق قطاع صناعة الألبسة عبر دعم أطراف المصلحة على مستوى السياسات وعلى المستوى المؤسسي، خاصة من خلال نقل الأدوات، الممارسات الفضلى، والخبرات الفنية لبرنامج «عمل أفضل».

أهداف استراتيجية

المُخرج 1: بحلول 2027، سيكون لدى قطاع صناعة الألبسة في الأردن نظام فعال لحوكمة سوق العمل [14] يشمل المكونات الثلاثية وغيرها من أطراف المصلحة، ويضمن توفير وحماية حقوق العمالة وفقًا لتشريعات العمل الوطنية، ومعايير العمل الدولية الأساسية.

ستدعم المرحلة الرابعة لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» جهود المكونات الثلاثية الوطنية لتحسين حوكمة سوق العمل في قطاع صناعة الألبسة. على المستوى المؤسسي، يتضمن ذلك دعم المكونات الثلاثية في بناء قدراتها لتنفيذ تفويضاتها في مراقبة، معالجة، وإصلاح عدم الامتثال على نحو أكثر فاعلية. على مستوى السياسات، سيستفيد برنامج «عمل أفضل - الأردن» من قدرته التنظيمية والبحثية في تحفيز الجهود لبناء علاقات قوية بين أطراف المصلحة الوطنية بهدف وضع رؤية مشتركة لمستقبل صناعة الألبسة في الأردن. يتضمن ذلك دعما على مستوى السياسات يهدف معالجة القضايا العمالية الملحة المتعلقة بحرية التنظيم، ظروف السكن، التمييز في دفع الأجور، التحرش الجنسي، وساعات العمل.

آلية التنفيذ 1.1: تجري وحدة «عمل أفضل» في وزارة العمل تقييمات المصانع في قطاع صناعة الألبسة الموجهة نحو التصدير، وتنقل النتائج على نحو فعال. يرسخ سجل التعاون الناجح والطويل بين برنامج «عمل أفضل - الأردن» والحكومة الأردنية المكانة القوية للبرنامج في دعم جهود الحكومة الرامية إلى تطوير قدراتها في مراقبة الامتثال لمعايير العمل في قطاع صناعة الألبسة الأردنية. بحلول عام 2027، من المتوقع أن تمتلك

14 يقصد بحوكمة سوق العمل مُجمل المؤسسات، السياسات، المعايير، القوانين، الأنظمة، الآلات، والعمليات المؤثرة على أداء سوق العمل. تحسين حوكمة سوق العمل يعني الارتقاء بهذه العناصر المختلفة لتحقيق نتائج أكثر كفاءة، عدلا، وإنصافا.

الحكومة الأردنية القدرة على توظيف منهجية «عمل أفضل» في إجراء تقييمات شاملة ودقيقة للمصانع في قطاع صناعة الألبسة، بالإضافة إلى القدرة على تقديم خدمات استشارية موجهة نحو تحسين مستويات الامتثال لمعايير العمل.

لتحقيق ذلك، سيستمر «برنامج عمل أفضل - الأردن» في تدريب مفتشي/مفتشات وزارة العمل على تنفيذ تقييمات المصانع باستخدام منهجية «عمل أفضل». سيمكن ذلك وزارة العمل من تنفيذ التزامها بتوسعة نطاق مهام وحدة «عمل أفضل» وتأدية دور أكبر في مراقبة ظروف العمل في قطاع صناعة الألبسة. سيدار التحول/الانتقال إلى تعزيز انخراط وزارة العمل في إجراء تقييمات المصانع المسجلة في برنامج «عمل أفضل» بناءً على خطة تحول/انتقال مرحلية ستطور بتشاور وثيق مع أطراف المصلحة، وبناء على مؤشرات رئيسية لعملية التحول/الانتقال.

ولتمكين الوزارة من متابعة وتقييم أداء وحدة «عمل أفضل»، سيدعم برنامج «عمل أفضل - الأردن» تطوير وتنفيذ إطار متابعة وتقييم لتفتيش العمل في الوزارة. إضافة إلى ذلك، سيدعم البرنامج وزارة العمل في بناء القدرات اللازمة لإيصال نتائج تقييمات المصنع لأطراف المصلحة الخارجية. سيتضمن ذلك بناء قدرات وزارة العمل على إصدار تقارير سنوية عن الامتثال لمعايير العمل في قطاع صناعة الألبسة في الأردن، وإنشاء آلية/مركز تنسيق في وزارة العمل للتواصل والتنسيق مع الجهات المشترية الدولية.

وأخيرًا، سيوفر برنامج «عمل أفضل - الأردن» الدعم الفني لوزارة العمل لتحديث «القائمة الذهبية»، وهي مدونة ممارسات أعدتها الحكومة الأردنية لتحسين ظروف العمل في قطاع صناعة الألبسة.[15]

◀ **آلية التنفيذ 1.2: تتولى المكونات الثلاثية مهام تنفيذ الخدمات التدريبية والاستشارية المتعلقة بالامتثال لمعايير العمل في قطاع صناعة الألبسة بصورة جزئية أو كلية.** سيدعم برنامج «عمل أفضل - الأردن» المكونات الثلاثية لتأدية دور أكبر في تعزيز الحوار الاجتماعي على مستوى المصانع وتقديم الاستشارات لها بشأن تحسين الامتثال في العمل. من خلال العمل مع مكتب الأنشطة العمالية، سيدعم البرنامج النقابة العامة للعاملين/للعاملات في صناعة الغزل، النسيج، والألبسة في تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى زيادة عدد وفاعلية اللجان ثنائية للإدارة والعمالة. سيدعم البرنامج كذلك إطلاق برنامج

«سفراء/سفيرات المصانع» [16] بشراكة مع الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة، الإكسسوارات، والمنسوجات.

◀ **آلية التنفيذ 1.3: يتولى برنامج «عمل أفضل - الأردن» متابعة وتقييم جودة وفاعلية عمليات التقييم، الاستشارات، والتدريب التي تنفذها المكونات الثلاثية الوطنية.** خلال المرحلة الرابعة، سيعمل برنامج «عمل أفضل - الأردن» مع المكونات الثلاثية الوطنية على تقييم تقدمها في مراقبة ومعالجة عدم الامتثال في قطاع صناعة الألبسة. تتضمن الأنشطة الرئيسية في هذا الإطار ضمان جودة تقارير تقييم المصانع الصادرة عن وحدة «عمل أفضل» في وزارة العمل، مقارنة هذه التقييمات مع تلك المنفذة من قبل مستشاري/مستشارات المنشآت في برنامج «عمل أفضل - الأردن»، وتقييم أثر برنامج «سفراء/سفيرات المصانع». سينتج

15 تمثل «القائمة الذهبية» مدونة ممارسات تهدف إلى تحفيز الامتثال لقوانين العمل الأردنية والمعايير الدولية في قطاع صناعة الألبسة. تتأهل الشركات الملتزمة بمعايير «القائمة الذهبية» للحصول على حوافز تخفض من تكاليف استقدام وتوظيف العمالة المهاجرة.

16 برنامج سفراء/سفيرات المصانع: الكوادر العاملة في المصانع المسؤولة عن قياس مستوى الامتثال وعن تمثيل العمالة، والتي تملك صلاحيات تخولها من إدارة عمليات التحسين. تحصل العمالة المشاركة في البرنامج على تدريبات وإرشاد لتعزيز معارفها، كفاءاتها، ومهاراتها لإحداث تغييرات مستدامة في أماكن العمل باستخدام أدوات وتقنيات «عمل أفضل» المجربة والمختبرة.

عن هذه الأنشطة البيانات والمعلومات اللازمة لتحديد الإجراءات الرئيسية لإدارة التحول والانتقال لقيادة أطراف المصلحة الوطنية.

- **آلية التنفيذ 1.4: تنفيذ مشروع برنامج «عمل أفضل - الأردن» للصحة النفسية. خلال المرحلة الرابعة، سيستمر برنامج «عمل - أفضل الأردن» في العمل على تحسين الصحة النفسية للعمالة في قطاع صناعة الألبسة الأردني، خاصة العمالة اللاجئة والنساء.** يتضمن ذلك تنفيذ أنشطة لتحديد احتياجات الصحة النفسية للعمالة، رفع الوعي بشأن قضايا الصحة النفسية، تطوير نظام إحالة لحالات الصحة النفسية لجميع فئات العمالة، وبناء قدرات أطراف المصلحة لدعم هذه الجهود.

- **آلية التنفيذ 1.5: تطوير وتنفيذ آلية توريد وشراء للجهات المتعاقدة الثانوية متوافقة مع معايير العمل، بشراكة مع الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة، الإكسسوارات، والمنسوجات.** سيدعم برنامج «عمل أفضل - الأردن» الجمعية في تطوير وتنفيذ برنامج لاعتماد مصانع التعاقد الثانوي الممتثلة لمعايير العمل، بما يؤهلها لإبرام عقود مع مصانع كبرى. يهدف هذا البرنامج إلى تقديم حوافز إيجابية لتحسين الامتثال في مصانع التعاقد الثانوي التي لا تخضع لأي عمليات تدقيق من قبل الجهات المشترية الدولية. تتضمن الأنشطة الرئيسية في إطار هذا المخرج دعم الجمعية في وضع معايير وعمليات آلية التوريد والشراء، إلى جانب تقديم الدعم اللازم لتنفيذ الآلية.

- **آلية التنفيذ 1.6: تحسين قدرة النقابة العامة للعاملين/العاملات في صناعة الغزل، النسيج، والألبسة على تمثيل العمالة والتواصل معها.** في عام 2021، طورت النقابة أول خطة استراتيجية شاملة لها بدعم من برنامج «عمل أفضل - الأردن» ومكتب الأنشطة العمالية. توضح الاستراتيجية الخمسية خطط النقابة لتوسعة نطاق امتدادها، بناء علاقة قوية مع العمالة، توفير خدمات تلبي احتياجات أعضائها، تحسين العلاقات الصناعية في القطاع، وتقوية ضوابط حوكمة النقابة. خلال المرحلة الرابعة، سيستمر برنامج «عمل أفضل - الأردن» في العمل عن كثب مع مكتب الأنشطة العمالية لدعم تنفيذ هذه الخطة. سيتضمن ذلك تقديم الدعم الفني للنقابة في مجالات مثل تنفيذ آلية تظلم العمالة، وتطوير قنوات رقمية فعالة للتواصل مع العمالة، بالإضافة إلى بناء قدرات كوادر النقابة في مجالات مثل تطوير المهارات الرقمية وتنظيم العمالة. بحلول عام 2027، من المتوقع أن تضع النقابة آليات مُحكمة للتعامل مع شكاوى العمال والعاملات، إلى جانب تحسين القدرة على مراقبة ظروف العمل في القطاع، والتمثيل الفعال لحقوق

ومصالح العمالة على مستوى القطاع. ستكون المساواة بين الجنسين والهجرة، وهما محوران متقطعان، في صدارة تعاملات البرنامج مع النقابة خلال المرحلة الرابعة.

- **آلية التنفيذ 1.7: إجراء حوار اجتماعي فعال وشامل يمثل مختلف الجهات من خلال منتدى قطاعي يضم المكونات الثلاثية وأطراف المصلحة الأخرى.** على مدى أكثر من عقد، عمل برنامج «عمل أفضل - الأردن» على جمع المكونات الثلاثية الوطنية للتعاون مع منظمة العمل الدولية، مؤسسة التمويل الدولية، الجهات المانحة، الجهات المشترية الدولية، والمجتمع المدني من أجل تحسين ظروف العمل في قطاع الألبسة وعقد شراكات لتحسين حوكمة العمل. يسعى برنامج «عمل أفضل - الأردن» خلال المرحلة الرابعة إلى تعزيز هذه الجهود وتوسعة نطاقها. سيعمل البرنامج مع شركاء اجتماعيين لمأسسة حوار اجتماعي على المستوى القطاعي. يتضمن ذلك إنشاء منتدى قطاعي يضم المكونات الثلاثية وغيرها من أطراف المصلحة ويتيح صنع

سياسات متكيفة تستند إلى أدلة، إلى جانب التوصل إلى توافق بشأن الهيكل المؤسسي للمنتدى، وتطوير وتبني أنظمته الداخلية. سيعمل البرنامج عن كثب مع المنتدى القطاعي لتنفيذ العديد من الأنشطة الرئيسية الأخرى في سياق هذا المخرج. تتضمن هذه الأنشطة تطوير وتنفيذ برنامج بحثي لتوجيه صنع سياسات مستند إلى الأدلة بشأن قضايا رئيسية في القطاع مثل ساعات العمل، العنف القائم على النوع الاجتماعي، توظيف الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، الاستقدام والتوظيف، تقدير الأجور العينية. سيعمل البرنامج كذلك مع المنتدى على تطوير وتنفيذ خطط قطاعية لتحسين ظروف سكن العمالة [17]، وقدرتها على الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال، ودعم جهود إيجاد أماكن عمل شمولية لذوي الاحتياجات الخاصة يسهل الوصول إليها. إلى جانب المكونات الثلاثية، تؤدي أطراف المصلحة الأخرى دورًا أساسيًا في إيجاد منظومة متكيفة تحمي شروط العمل اللائق، وتخلق فرصًا اقتصادية في قطاع صناعة الألبسة الأردني. إضافة الجهات المانحة والجهات المشترية الدولية، تشمل هذه الأطراف المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق العمل والإنسان، المؤسسات الإعلامية، والمنظمات البحثية. يؤكد تاريخ قطاع صناعة الألبسة في الأردن خلال الـ 15 عامًا السابقة قدرة هذه المنظمات على تحقيق تغيير إيجابي من خلال أنشطة المراقبة وإعداد التقارير، التأثير على السياسات العامة، وتوفير الخدمات اللازمة لفئات العمالة الضعيفة. سيتعاون برنامج «عمل أفضل - الأردن» مع أطراف المصلحة هذه لدعم دورها في الدفاع عن العمالة وحمايتها، إلى جانب تعزيز نمو اقتصادي شامل. يتضمن ذلك التعاون المستمر مع مركز العمال في مدينة الحسن الصناعية، المدعوم من برنامج «العمل في حرية» لمنظمة العمل الدولية.

المُخرج 2: بحلول 2027، سيعزز نمو الصادرات، مصحوبا بسياسات نشطة في سوق العمل، إسهام قطاع صناعة الألبسة في توفير فرص عمل للأردنيين وللأردنيات. خلال المرحلة الرابعة، سيعمل برنامج «عمل أفضل - الأردن» مع أطراف المصلحة الوطنية على تعزيز إسهام قطاع صناعة الألبسة في توظيف العمالة الأردنية، مع ضمان الحفاظ على تنافسية القطاع.

آلية التنفيذ 2.1: تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع صناعة الألبسة. خلال المرحلة الثالثة، أطلق برنامج «عمل أفضل - الأردن» والمكونات الثلاثية الوطنية عملية لإعداد استراتيجية وطنية لقطاع صناعة الألبسة تبين الرؤية المشتركة لمستقبل القطاع. تهدف الاستراتيجية إلى زيادة توظيف العمالة الأردنية في قطاع صناعة الألبسة من خلال الجمع بين نمو الصادرات والقيمة المضافة المحلية للقطاع، ووضع سياسات فاعلة لسوق العمل. خلال المرحلة الرابعة، سيدعم برنامج «عمل أفضل - الأردن» جهود استكمال وتنفيذ هذه الاستراتيجية. يتضمن ذلك وضع تدابير مؤسسية للتنفيذ، وإجراء بحوث موجهة نحو السياسات لدعم تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك دراسات عن توظيف العمالة الأردنية، مجالات الاستثمار الاستراتيجية، وتصورات الجهات المشترية الدولية عن القطاع. سيدعم البرنامج كذلك المنتدى القطاعي لتطوير مقترحات سياسات تهدف إلى إيجاد بيئة تمكينية لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

17 إلى جانب أعضاء المنتدى القطاعي، فإن وزارة الشؤون البلدية وأمانة عمّان الكبرى من أطراف المصلحة الرئيسية التي ستشارك في تطوير وتنفيذ خارطة الطريق القطاعية لتحسين ظروف سكن العمالة.

- **آلية التنفيذ 2.2: إعداد العمالة الأردنية للعمل في قطاع صناعة الألبسة.** لمعالجة التباين بين احتياجات جهات العمل في قطاع صناعة الألبسة ومهارات العمالة الأردنية، سيدعم برنامج «عمل أفضل - الأردن» جهود المكونات الثلاثية لتطوير مهارات العمالة الأردنية وتوظيفها في القطاع بالتعاون مع فرع المهارات وقابلية التوظيف في منظمة العمل الدولية. تتضمن الأنشطة الرئيسية في هذا الإطار دعم المجلس الوطني للمهارات القطاعية في صناعة الألبسة والجلود، في إعداد برنامج تدريبي للمهارات الإشرافية، وبرنامج تلمذة صناعية للمناصب المعرفية في قطاع صناعة الألبسة. سيدعم برنامج «عمل أفضل - الأردن» ذلك المجلس في تطوير منهج تدريبي للعمالة في مجال الإنتاج.

- **آلية التنفيذ 2.3: تعزيز قدرة منظمات جهات العمل والأعمال على تعزيز تنافسية القطاع.** تؤدي منظمات جهات العمل دورًا أساسيًا في تحسين التنافسية القطاعية من خلال تنسيق استجابة القطاع الخاص للتحديات في الصناعة، توفير الخدمات لأعضائها، وتنفيذ المبادرات الرامية لترويج القطاع. خلال المرحلة الرابعة، سيتعاون برنامج «عمل أفضل - الأردن» عن كثب مع مكتب أنشطة جهات العمل لدعم هذه المنظمات في تأدية هذا الدور. تتضمن الأنشطة الرئيسية في هذا الإطار دعم غرفة صناعة الأردن والجمعية الأردنية لمصدري الألبسة، الإكسسوارات، والمنسوجات في تطوير تمثيل قطاعي متسق، إلى جانب قاعدة أدلة ومواد إعلامية لترويج القطاع محليًا ودوليًا.

المُخرج 3: بحلول 2027، سيكون لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» أثر إيجابي على ظروف العمل وحوكمة سوق العمل يتخطى قطاع صناعة الألبسة الأردني الموجه نحو التصدير.

على مدى العقد الماضي، استنتجت برامج «عمل أفضل» القطرية أنها قادرة على الوصول إلى أعداد أكبر من العمالة والمؤسسات من خلال نقل أدوات «عمل أفضل» والممارسات الفضلى بصورة تتخطى صناعة الألبسة إلى قطاعات ودول أخرى. وفي ضوء ذلك، يسعى البرنامج في مرحلته الرابعة إلى تعزيز أثره من خلال التواصل والتفاعل مع قطاعات ودول أخرى.

- **آلية التنفيذ 3.1: تحسين قدرات المكونات الوطنية على تنفيذ تفويضاتها على نحو يتخطى نطاق قطاع صناعة الألبسة الموجه نحو التصدير.** باستخدام قطاع صناعة الألبسة كمدخل، يسعى برنامج «عمل أفضل - الأردن» إلى إحداث أثر إيجابي على ظروف العمل والحوكمة في قطاعات اقتصادية أخرى. ولتحقيق ذلك، سيقدم البرنامج الدعم لبناء قدرات المكونات الثلاثية من خلال تدخلات مصممة لتحقيق تأثيرات جانبية إيجابية على قطاعات أخرى.

خلال المرحلة الثالثة، قدم برنامج «عمل أفضل - الأردن» الدعم لوزارة العمل في المراحل الأولية من تطوير نظام إلكتروني شامل لإدارة الحالات يسهم في تعزيز فاعلية وكفاءة عمليات تفتيش العمل في الأردن. خلال المرحلة الرابعة، سيعمل البرنامج عن كثب مع فرع إدارة العمل، تفتيش العمل والسلامة والصحة المهنيتين للاستمرار في دعم الوزارة في تطوير وتنفيذ هذا النظام. بحلول عام 2027، من المتوقع تنفيذ نظام التفتيش الإلكتروني بالكامل. سيعمل البرنامج أيضا مع مديرية التفتيش في الوزارة وغيرها من الشركاء على تقييم جدوى توسعة نطاق «القائمة الذهبية» للوزارة لتشمل قطاعات اقتصادية جديدة. علاوة على ذلك، سيعمل

برنامج «عمل أفضل - الأردن» مع مديرية عمل المرأة في الوزارة وفرع النوع الاجتماعي، المساواة، التنوع، والإدماج/الشمول في منظمة العمل الدولية لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل. يتضمن ذلك تكييف أدوات برنامج «عمل أفضل - الأردن» لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي لقطاعات أخرى، وتنفيذ هذه الأدوات في مؤسسات مختارة. وأخيرًا، سيدعم برنامج «عمل أفضل - الأردن» منظمات جهات العمل لنقل المعارف المكتسبة من قطاع صناعة الألبسة الموجهة نحو التصدير لقطاعات أخرى. يتضمن ذلك دعم غرفة تجارة الأردن في إجراء بحوث مماثلة موجهة نحو السياسات العامة في قطاعات أخرى، والعمل مع الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة، الإكسسوارات، والمنسوجات وغرفة صناعة الأردن لنقل المعرفة من صناعة الألبسة الموجهة للصادرات إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تنتج الألبسة للسوق المحلي.

آلية التنفيذ 3.2: تتبنى برامج «عمل أفضل» القطرية ممارسات فضلى ودروس مستفادة من برنامج «عمل أفضل – الأردن». منذ إطلاق برنامج «عمل أفضل - الأردن» قبل 14 عامًا، اكتسب البرنامج مجموعة واسعة من الممارسات الفضلى والدروس المستفادة التي أسهمت في إنجاحه. خلال المرحلة الرابعة، سيعمل البرنامج على توثيق ونشر الممارسات الفضلى والدروس المستفادة إلى برامج «عمل أفضل» القطرية الأخرى، مع التركيز على المفاوضة الجماعية، تعزيز قدرات الجهات المحلية على تولي زمام الأمور، بناء قدرات المكونات الوطنية، والتأثير على السياسات.

نظرية التغيير المستدام

تعتمد استراتيجية المرحلة الرابعة من برنامج «عمل أفضل - الأردن» على نظرية تغيير مستدام تعمل من خلال عدة قنوات لتمكين أطراف المصلحة الوطنية من حماية حقوق العمالة وتحسين ظروف العمل في القطاع الصناعي المصدّر في الأردن، وفي نفس الوقت، تعزيز تنافسية القطاع. يرد فيما يلي وصف لهذه القنوات، مع توضيح دور نموذج التدخلات هذا في تحقيق تأثيرات مستدامة وطويلة الأمد، إلى جانب توضيح الفرضيات الأساسية التي ترتكز عليها نظرية التغيير. التصور الذي تتيحه نظرية التغيير المصاحبة توفر لمحة أو نظرة عامة عن الارتباطات بين المُخرجات وآليات التنفيذ الرئيسية.

المُخرج 1: يتضمن عمل برنامج «عمل أفضل - الأردن» مع أطراف المصلحة الوطنية لتطوير نظام فعال لضوابط حوكمة سوق العمل يشمل المكونات الثلاثية، وأطراف المصلحة الأخرى، تدخلات على مستوى المصانع، وعلى المستويين المؤسسي والقطاعي. تستند التدخلات على مستوى المصانع على نموذج «عمل أفضل» الراسخ في توفير الخدمات الرئيسية، حيث تساهم التقييمات، الزيارات الاستشارية، والتدريب داخل المصانع في تيسير وتعزيز الامتثال لمعايير العمل. خلال المرحلة الرابعة، ستقدم هذه الخدمات بشراكة مع المكونات الثلاثية.

على المستوى المؤسسي، تتضمن التدخلات بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين لتأدية تفويضاتها على نحو أكثر فاعلية. تحسين القدرات المؤسسية لهؤلاء الشركاء، سيمكنهم من إجراء جزء أكبر من خدمات تقييمات المصنع، الزيارات الاستشارية، والتدريب الميداني في المصانع بصورة مستقلة.

لتحسين ضوابط حوكمة القضايا على مستوى القطاع، سيدعم برنامج «عمل أفضل - الأردن» حوارا اجتماعيا فعالا بين الشركاء الاجتماعيين وأطراف المصلحة في القطاع. يتضمن ذلك إنشاء منتدى قطاعي يضم المكونات الثلاثية وأطراف المصلحة الأخرى ويتيح صنع سياسات متكيفة تستند إلى أدلة، إلى جانب تقديم دعم فني لتوفير الأدلة، وإجراء الأبحاث، وتطوير أدوات تساعد في معالجة القضايا القطاعية.

المُخرج 2: انسجامًا مع أهداف التنمية الوطنية للأردن، سيدعم برنامج «عمل أفضل - الأردن» جهود المكونات الثلاثية لتعزيز إسهام قطاع صناعة الألبسة الأردنية في توظيف العمالة الأردنية. ولضمان استدامة هذه المكاسب في التشغيل، من المهم أن يحافظ القطاع على تنافسيته. تهدف التدخلات في إطار هذا المخرج إلى تحقيق هدفين. أولًا، سيعمل برنامج «عمل أفضل - الأردن» مع المكونات الوطنية على تسهيل دخول العمالة الأردنية قطاع صناعة الألبسة. ثانيًا، سيدعم البرنامج جهود المكونات الوطنية في تحسين تنافسية القطاع. لضمان استدامة أثر البرنامج، ستنفذ التدخلات بشراكة وثيقة مع المكونات الوطنية الثلاثية. بحلول عام 2027، من المتوقع أن تمتلك المكونات القدرة على تنفيذ سياسات سوق العمل بصورة مستقلة بدعم من برنامج «عمل أفضل - الأردن» خلال المرحلة الرابعة، إلى جانب تعزيز تنافسية القطاع.

- **المُخرج 3:** على مدى 14 عامًا، اكتسب برنامج «عمل أفضل - الأردن» خبرات واسعة في تحسين مستوى الامتثال لمعايير العمل وظروف العمل في قطاع صناعة الألبسة الأردني. تهدف التدخلات ضمن هذا المخرج إلى الاستفادة من هذه الخبرات لمصلحة العمالة والمؤسسات في قطاعات ودول أخرى. في الأردن، سيتضمن ذلك نقل المهارات، الأدوات، والممارسات الفضلى إلى شركاء وطنيين في قطاعات غير قطاع صناعة الألبسة، ودعم الشركاء الوطنيين في توظيف هذه الموارد لمصلحة العمالة والمؤسسات في هذه القطاعات. وللتفاعل مع دول أخرى، سينفذ برنامج «عمل أفضل - الأردن» أنشطة إدارة المعرفة لتسهيل وصول ممارساته الفضلى والدروس المستفادة إلى برامج «عمل أفضل» القطرية الأخرى وبرامج منظمة العمل الدولية عمومًا.

- **الفرضيات** - ترتكز نظرية التغيير المستدام على ثلاث فرضيات أساسية. الأولى هي أن ظروف العمل تتحسن من خلال إجراء التقييمات، والتدريب، والزيارات الاستشارية داخل المصانع. على مدى 10 سنوات من العمل في قطاع صناعة الألبسة، أنشأ برنامج «عمل أفضل - الأردن» قاعدة أدلة واسعة لدعم هذه الفرضية .

الفرضية الثانية هي ان الشركاء الوطنيين مستعدون وقادرن على تأدية دور قيادي في حوكمة وتطوير قطاع صناعة الألبسة الأردني. أعربت المكونات الثلاثية الشريكة لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» عن التزامها بتأدية هذه الأدوار، التي من المقرر ترسيخها من خلال عقد اتفاقيات رسمية مع المؤسسات الشريكة، مع الأخذ بعين الاعتبار ان التدخلات المخططة على المستويين المؤسسي والقطاعي تعتبر جديدة نسبيًا. تتضمن هذه التدخلات تأسيس وحدة «عمل أفضل» ونظام إلكتروني متكامل لإدارة الحالات في وزارة العمل، وإطلاق برنامج «سفراء/سفيرات المصانع» بالشراكة مع الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة، الإكسسوارات، والمنسوجات، إضافة إلى مجموعة من التدخلات الهادفة إلى بناء القدرة المؤسسية للنقابة العامة للعاملين/العاملات في صناعة الغزل، النسيج، والألبسة، إلى جانب أنشطة المنتدى القطاعي. ولتحديد ما إذا كانت هذه التدخلات تمكن المكونات الوطنية من تأدية دور قيادي في حوكمة وتطوير قطاع صناعة الألبسة في الأردن، سيعد برنامج «عمل أفضل - الأردن» إطار عمل دقيق لمتابعة وتقييم فاعليتها. سيوفر إطار العمل هذا فرصًا مستمرة لتعديل وتكييف استراتيجية المرحلة الرابعة إن لزم الأمر، وسيشمل تقييم جودة الخدمات التي يقدمها الشركاء الوطنيون في المصانع.

الفرضية الثالثة هي وجود قدرات وصلاحيات كافية لدى برنامج «عمل أفضل - الأردن» والمكونات الثلاثية لتحفيز امتثال أفضل لمعايير العمل في مصانع الألبسة. يعتمد النموذج الحالي لبرنامج «عمل أفضل» على إشراك الجهات المشترية الدولية في البرنامج والاستفادة من صلاحياتها ونفوذها لتحفيز الامتثال لمعايير العمل. نفوذ وصلاحيات الجهات المشترية مهمة للجهات المصدرة مباشرة التي تصنع ألبسة لجهات مشترية ذات سمعة حساسة، إلا انها أقل أهمية بالنسبة إلى مصانع التعاقد الثانوي، أو المصانع التي تصدر لجهات مشترية غير مشاركة في برنامج «عمل أفضل - الأردن». للتعامل مع هذه المحددات، سيعمل برنامج «عمل أفضل - الأردن» عن كثب مع وزارة العمل، والجمعية الأردنية لمصدري الألبسة، الإكسسوارات، والمنسوجات لوضع حوافز للامتثال لمعايير العمل في مصانع الفئتين. يتضمن ذلك حوافز إيجابية مثل المشاركة في برنامج الجمعية لاعتماد مصانع التعاقد الثانوي الممتثلة لمعايير سوق العمل، وتأهيلها للتعاقد من مصانع كبرى، إضافة إلى حوافز سلبية كفرض عقوبات من قبل وزارة العمل على المصانع التي تتكرر فيها حالات عدم الامتثال.

18 براون، د. وآخرون (2016) أثر برنامج «عمل أفضل»، مختبر أبحاث العمل في جامعة «تافتس».

آليات تنفيذ وأنشطة أساسية	مخرجات متوسطة	مخرجات	الأثر التنموي
توسعة نطاق قدرات وحدة برنامج «عمل أفضل» في وزارة العمل لإتاحة تنفيذ تقييمات المصانع (المخرج 1). تقديم خدمات تدريبية واستشارية بشراكة مع وزارة العمل، الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة والإكسسوارات والمنسوجات، والنقابة (المخرج 1). تطوير وتنفيذ إطار المتابعة والتقييم لمديرية تفتيش العمل (المخرجان 1 و3). تنفيذ استراتيجية النقابة العامة للعاملين/للعاملات في صناعة الغزل، النسيج، والألبسة (المخرج 1). تطوير برنامج «سفراء/سفيرات المصانع» بشراكة مع الجمعية الأردنية لمصدري الألبسة، الإكسسوارات، والمنسوجات (المخرجان 1 و2). متابعة وتقييم جودة الخدمات المقدمة في المصانع من قبل المكونات الثلاثية (المخرج 1).	تقدم المكونات الثلاثية التقييمات، الخدمات الاستشارية، والتدريب في المصانع بفاعلية. تنسيق فعال بين أطراف المصلحة لمعالجة قضايا القطاع. تمكين العمالة من الدفاع عن حقوقها من خلال النقابة ومنظمات المجتمع المدني.	1. امتلاك الأردن لنظام فعال لحوكمة سوق العمل في قطاع صناعة الألبسة يشمل المكونات الثلاثية وغيرها من أطراف المصلحة، ويضمن توفير وحماية حقوق العمالة وفقًا لتشريعات العمل الوطنية، ومعايير العمل الدولية الأساسية.	تحسين ظروف العمل والتنافسية في قطاع صناعة الألبسة الأردني. امتلاك المكونات الثلاثية الوطنية القدرة على إدامة التحسينات. زيادة عدد فرص العمل اللائق في قطاع صناعة الألبسة الأردني. استفادة العمالة وجهات العمل في قطاعات أخرى من تدخلات برنامج «عمل أفضل - الأردن».
دعم تطوير وتنفيذ الاستراتيجية القطاعية الوطنية (المخرج 2) تأهيل وإعداد القوى العاملة الأردنية للعمل في قطاع صناعة الألبسة (المخرج 2). تعزيز قدرة جهات العمل والأعمال على تحسين تنافسية القطاع (المخرج 2).	اكتساب العمالة الأردنية مهارات تؤهلها للعمل في قطاع الألبسة. نمو صادرات الألبسة الأردنية.	2. تعزيز إسهام قطاع صناعة الألبسة في تشغيل الأردنيين والأردنيات.	
تطبيق نظام إلكتروني متكامل لإدارة الحالات في وزارة العمل (المخرجان 1 و3). تحسين القدرات البحثية في غرفة صناعة الأردن (المخرجان 2 و3) تكييف أدوات برنامج «عمل أفضل الأردن» ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي لقطاعات أخرى وتنفيذها في مؤسسات مختارة بشراكة مع وزارة العمل (المخرج 3). توثيق ونشر الممارسات الفضلى والدروس المستفادة من برنامج «عمل أفضل - الأردن» (المخرج 3).	تعزيز كفاءة تفتيش العمل في الأردن. نقل الممارسات الفضلى، الأدوات، والخبرات الفنية لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» إلى قطاعات ودول أخرى.	3. يحقق برنامج «عمل أفضل - الأردن» أثرا إيجابيا على ظروف العمل وحوكمة سوق العمل يتخطى نطاق قطاع صناعة الألبسة الأردني.	

قياس النجاح

تبنى برنامج «عمل أفضل - الأردن» منذ انطلاقه منهجية دقيقة لمتابعة تقدم عمله وقياس أثره. خلال المرحلة الرابعة، سيستمر البرنامج في اعتماد، تحديث، وتكييف هذه المنهجية بما ينسجم مع الطبيعة المتغيرة لأنشطته. سيستمر برنامج «عمل أفضل - الأردن» في قياس تقدم وأثر الخدمات داخل المصانع من خلال مؤشرات أداء رئيسية تغطي نطاق وجودة الخدمات المقدمة، والتحسينات في مستويات الامتثال لمعايير العمل في القطاع.

توجد أصلًا قاعدة واسعة مبنية على أدلة تؤكد فاعلية هذه الخدمات في تحسين الامتثال لمعايير العمل، وبالتالي، ستركز جهود المتابعة والتقييم خلال المرحلة الرابعة على قياس أثر التدخلات الجديدة. سينفذ تمرين استشارات لأطراف المصلحة في بداية المرحلة الرابعة لتوجيه عملية تصميم تقييمات الأثر، مع التركيز على تقييم أثر تعزيز مشاركة أطراف المصلحة الوطنية في إجراء تقييمات المصانع وتوفير الخدمات الاستشارية كما هو موضح أدناه.

- ستقاس تقييمات المصانع المنفذة من قبل وحدة «عمل أفضل» في وزارة العمل بعدة طرق، تتضمن مقارنة جودة تقييمات المصانع التي أجرتها وزارة العمل وتلك المنفذة من قبل مستشاري/مستشارات المنشآت في برنامج «عمل أفضل - الأردن».

- ستقاس فاعلية برنامج «سفراء/سفيرات المصانع» وأثر الحوار الاجتماعي على مستوى المصانع بشأن الامتثال لمعايير العمل باستخدام منهجية تدمج أدلة كمية ونوعية.

من خلال تمكين برنامج «عمل أفضل - الأردن» من قياس التقدم المحرز وأثر تدخلات المرحلة الرابعة، ستتيح هذه المبادرات البحثية للبرنامج إمكانية تحديد مراحل إنجاز لإدارة التحول والانتقال إلى قيادة أطراف المصلحة الوطنية. يضاف إلى ذلك إنشاء قاعدة أدلة لنماذج جديدة لتدخلات برنامج «عمل أفضل» عالميًا، والتي من شأنها توجيه عمل البرنامج في دول أخرى، فضلًا عن توجيه أنشطة بناء القدرات التي تنفذها منظمة العمل الدولية لتعزيز مؤسسات العمل عمومًا.

أخيرًا، سيوثق إطار عمل المتابعة والتقييم للمرحلة الرابعة من برنامج «عمل أفضل - الأردن» الدعم المقدم من البرنامج على مستوى السياسات، ويقيم أثره. ستستخدم مؤشرات نوعية لتوثيق التغييرات التشريعية والمؤسسية الناتجة عن الدعم على مستوى السياسات في مجالات مثل المفاوضة الجماعية، عمل المنتدى القطاعي، وإصدار البحوث.

التوافق الاستراتيجي

تُبيّن دروس مستفادة من عدة دول أن أثر برنامج «عمل أفضل» يتعزز عند دمج البرامج القطرية بصورة فعالة ضمن تدخلات سياسات أوسع نطاقًا [19]. بالبناء على هذه الدروس، تتوافق استراتيجية المرحلة الرابعة لبرنامج «عمل أفضل - الأردن» مع أولويات السياسات الرئيسية على المستويين الدولي والقطري.

ستسعى المرحلة الرابعة من البرنامج إلى إيجاد قطاع صناعة ألبسة أردنية قادرة على المنافسة، مبنية على التعاون بين أطراف المصلحة، تسهم في تعزيز تنمية اجتماعية-اقتصادية وطنية، الحد من الفقر، ودعم الحقوق الأساسية للعمالة. بالتالي، ترتبط هذه المرحلة بصورة كبيرة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تهدف إلى القضاء على الفقر (الهدف 1)، وتعزيز العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، إضافة إلى بناء بنية تحتية متكيفة، وتعزيز التصنيع الشامل المستدام، والابتكار (الهدف 9).

علاوة على ذلك، تسهم المرحلة الرابعة من برنامج «عمل أفضل - الأردن» في دعم الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. نظرًا لأن العاملات يشكلن نحو 75% من إجمالي العمالة في قطاع صناعة الألبسة الموجهة للتصدير في الأردن [20]، سيستفدن من التحسينات في ظروف العمل بصورة غير متناسبة. بالإضافة إلى ذلك، تعزيز المساواة بين الجنسين أحد المحاور المتقاطعة الخمسة لاستراتيجية المرحلة الرابعة من برنامج «عمل أفضل - الأردن»، وسينفذ البرنامج مبادرات محددة لتمكين المرأة.

تتوافق استراتيجية المرحلة الرابعة مع أولويات سياسات الحكومة الأردنية. خلال العامين السابقين، أدت جائحة كوفيد-19 إلى مفاقمة تحديات الفقر والبطالة الاقتصادية التي طالما واجهت الأردن. أثّرت الإغلاقات المصاحبة للجائحة على الأداء في العديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك قطاع صناعة الألبسة، فضلاً عن تأثير التغييرات العالمية في سلاسل الإمداد وتكاليف الشحن على الاقتصاد. استجابة لهذه التحديات، أطلقت الحكومة الأردنية «برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021-2023». يرتبط المُخرج 2 لاستراتيجية المرحلة الرابعة من برنامج «عمل أفضل - الأردن» بصورة وثيقة الركيزتين الأولى والثانية من البرنامج الحكومي هذا، الهادف إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن وزيادة معدلات توظيف العمالة الأردنية. تتوافق المخرجات الثلاثة لاستراتيجية المرحلة الرابعة كذلك مع رؤية واستراتيجية الأردن 2025، التي تهدف إلى استحداث فرص عمل جيدة في القطاع الخاص للأردنيين والأردنيات وتعزيز النمو الشامل. يرتبط المُخرج 2 لهذه الاستراتيجية بشكل خاص مع أهداف استراتيجية 2025 الرامية إلى تعزيز وتوسعة نطاق قدرات ترويج الصادرات وتحسين بيئة الأعمال.

19 برنامج «عمل أفضل» (2021) استراتيجية برنامج «عمل أفضل» 2022 - 2027.

20 برنامج «عمل أفضل - الأردن» (2021) التقرير السنوي لبرنامج «عمل أفضل - الأردن».

صندوق المعلومات 2: مخرجات استراتيجية برنامج «عمل أفضل» العالمي 2022-2027

- **المُخرج 1 –** بحلول عام 2027، تلتزم جهات العمل والمنظمات العمالية والجهات الممثلة للطرفين المسجلة ضمن برنامج «عمل أفضل» بتشريعات العمل الوطنية وبمبادئ وحقوق العمل الأساسية، وتحصل على الحماية بموجبها؛ فيما تصبح منشآت القطاع التي تجاوزت تحديات جائحة كوفيد - 19 أكثر استدامة وتكيفا، وشمولية.
- **المُخرج 2 –** بحلول عام 2027، يُستدام أثر برنامج «عمل أفضل» على العمالة، القطاع الخاص، والامتثال من قبل المؤسسات الوطنية التي تستفيد من نهج، بيانات، وأدلة البرنامج.
- **المُخرج 3 –** بحلول 2027، تتبني المنشآت المشاركة في برنامج «عمل أفضل» سياسات وممارسات مسؤولة في الأعمال بغية دعم تحقيق العمل اللائق.
- **المُخرج 4 –** بحلول 2027، تحدث منهجيات برنامج «عمل أفضل» والدروس المستفادة منه آثارا اجتماعية وبيئية إيجابية تتخطى نطاق البرنامج بفضل تبنيها من قبل دول وقطاعات أخرى.

خلال المرحلة الرابعة من عمله، سيسهم برنامج «عمل أفضل - الأردن» في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة في استراتيجية برنامج «عمل أفضل» العالمي 2022-2027 بعدة طرق، أهمها:

- سيسهم برنامج «عمل أفضل - الأردن» في تحقيق المُخرج 1 من خلال الاستمرار في العمل مع جهات العمل، العمالة، والمؤسسات الممثلة لها، لدعم الالتزام بتشريعات العمل الوطنية والمبادئ والحقوق الأساسية للعمل في الأردن.
- سيسهم البرنامج في تحقيق المُخرج 2 من خلال التعاون مع الشركاء الاجتماعيين لتطوير نظام فعال لضوابط حوكمة سوق العمل يشمل المكونات الثلاثية، وأطراف المصلحة الأخرى في قطاع صناعة الألبسة الأردني، بما يضمن قدرة المؤسسات الوطنية على إدامة أثر برنامج «عمل أفضل - الأردن».
- سيسهم البرنامج في تحقيق المُخرج 4 من خلال دعم المبادرات الهادفة إلى بناء القدرات المؤسسية المكونات الثلاثية على المستوى الوطني. على سبيل المثال، من خلال دعم تنفيذ نظام تفتيش إلكتروني في وزارة العمل، وتطوير القدرات البحثية في غرفة صناعة الأردن. سيُحدث دعم مثل هذه المبادرات تأثيرات جانبية إيجابية على قطاعات غير قطاع صناعة الألبسة. سيستمر البرنامج كذلك في توثيق ونشر الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لتسهيل تبادل المعرفة مع برامج «عمل أفضل» القطرية الأخرى.

علاوة على ذلك، تسهم المرحلة الرابعة من برنامج «عمل أفضل - الأردن» في دعم المحاور ذات الأولية الواردة في استراتيجية برنامج «عمل أفضل» العالمي. تتوافق المحاور المتداخلة الخمسة في استراتيجية «عمل أفضل - الأردن» بصورة مباشرة مع المحاور ذات الأولوية للبرنامج العالمي التي تتضمن «المساواة بين الجنسين، التنوع، والشمولية»، «الحوار الاجتماعي»، و «الرقمنة، البيانات، والأدلة». ستسهم تدخلات برنامج «عمل أفضل - الأردن» المتعلقة بظروف سكن العمالة والتمييز في دفع الأجور في دعم المحورين «الأجور» و «الصحة والسلامة المهنية» لبرنامج «عمل أفضل» العالمي.

تسعى استراتيجية المرحلة الرابعة من برنامج «عمل أفضل - الأردن» إلى التوافق مع البرنامج القطري للعمل اللائق في الأردن (2018-2022)، إذ تنسجم مع أولوياته الرئيسية الثلاثة: (1) خلق فرص عمل لتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي؛ (2) توفير ظروف عمل لائقة للجميع (العمالة الأردنية، العمالة اللاجئة، والعمالة المهاجرة) بغية إتاحة فرص عادلة لدخول سوق العمل؛ و (3) بناء قدرات الشركاء الاجتماعيين للإسهام في توفير فرص العمل اللائق. مع اقتراب انتهاء مدة البرنامج القطري الحالي للعمل اللائق، سيؤدي برنامج «عمل أفضل - الأردن» دورًا فاعلًا في دعم البرنامج القادم وضمان التوافق مع توجهه الاستراتيجي.

BetterWork

منظمة العمل الدولية